وقيل انها ايات من القرآن متعددة بعدد السور المصدرة بها من غير ان يكون جزءا منها وهذا القول
غير مشهور في الكتب الى احد وهناك قول اخر ذكره بعض المتأخرين ولم ينسبه الى احد وهو انها اية تامة
في الفاتحة وليست بقرآن في سوائر السور ولولا اعتبار كونها اية تامة لكان ذلك احد محلي تردد
الشافعي رحمه الله تعالى فانه قد نقل عنه انها بعض اية في الفاتحة واما في غيرها فقوله فيها متردد فقيل
بين ان يكون قرآنا اولا وقيل بين ان يكون اية تامة اولا وقال الامام الغزالي والصحيح من الشافعي
هو التردد الثاني وعن احمد بن حنبل رحمه الله في كونها اية كاملة وفي كونها من الفاتحة روايتان
ذكرهما ابن الجوزي ونقل انه مع مالك وغيره ممن يقول انها ليست من القرآن هذا والمشهور
من هذه الاقاويل الثلثة هي الاول ولا نفاق على اثباتها في المصاحف مع الاجماع على ان ما بين الدفتين كلام
الله عز وجل يقضي بنفي القول الاول وثبوت القدر المشترك بين الاخيرين من غير دلالة على
خصوصية احدهما فان كونها جزءا من القرآن لا يستدعي كونها جزءا من كل سورة منه كما لا
يستدعي كونها اية منفردة منه واما ما روي عن ابن عباس رحمه الله من ان من تركها فقد ترك
مائة واربع عشرة اية من كتاب الله تعالى وما روي عن ابي هريرة من انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال فاتحة
الكتاب سبع ايات اولاهن بسم الله الرحمن الرحيم وما روي عن ام سلمة رضي الله عنها من انه
عليه السلام قرأ سورة الفاتحة وعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين اية
وان دل كل واحد منها على نفي القول الثاني فليس بشيء منها ايضا في اثبات القول الثالث اما الاول
فلانه لا يدل الا على كونها ايات من كتاب الله تعالى متعددة بعدد السور المصدرة بها لا على ما هو المط
من كونها اية تامة من كل واحدة منها الا ان يلتجأ الى ان يقال ان كونها ايات متعددة بعدد السور
المصدرة بها من غير ان يكون جزءا منها قول لم يقل به احد واما الثاني فساكت عن التعرض بحالها
في بقية السور واما الثالث فناطق بخلافه مع مشاركته الثاني في السكوت المذكور والباء فيها
متعلقة بمضمر ينبئ عنه الفعل المصدر بها كما انها كذلك في تسمية المسافر عند الحلول والارتحال
وتسمية كل فاعل عند مباشرة الافعال ومعناها الاستعانة او الملابسة تبركا اي بسم الله اقرأ
او اتلوا وتقديم المعمول للاعتناء به والقصد الى التخصيص كما في اياك نعبد وتقديم ابدأ لاقتضائه
اقتصار التبرك على البداية مخل بما هو المقصود اعني شمول البركة للكل وادعاء ان فيه امتثالا بالحديث
الشريف من جهة اللفظ والمعنى معا وفي تقدير اقرأ من جهة المعنى فقط ليس بشيء فان مدار
الامتثال هو البدء بالتسمية لا تقدير فعله اذ لم يقل في الحديث الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه ابدا وهذا الى اخر السورة الكريمة مقول على السنة العباد تلقينا لهم وارشادا الى كيفية التبرك
باسمه تعالى وهداية الى منهاج الحمد وسؤال الفضل ولذلك سميت السورة الكريمة بما ذكر من تعليم

المسئلة

المسئلة وانما كسرت ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر كما كسرت
لام الامر ولام الاضافة داخلة على المضمر للفصل بينهما وبين لام الابتداء والاسم عند البصريين
من الاسماء المحذوفة الاعجاز المبنية الاوائل على السكون قد ادخلت عليها عند الابتداء همزة لان
من دأبهم الابتداء بالتحرك والوقف على الساكن ويشهد له تصريفهم على اسماء وسمي وسميت ومجي
كهدى لغة فيه قال والله اسماك سمى مباركا اثرك الله به ايثاركا والقلب بعيد غير مطرد واشتقاقه
من السمو لانه رفع للمسمى وتنويه له وعند الكوفيين من السمة واصله وسم حذفت الواو وعوضت
عنها همزة الوصل ليقل اعلالها ورد عليه بان الهمزة لم يعهد على ما حذف صدره في كلامهم ومن لغاته
سم وسم قال بسم الذي في كل سورة سمه وانما لم يقل بالله للفرق بين اليمين والتيمن او لتحقيق
ما هو المقصود بالاستعانة ههنا فانها تكون تارة بذاته وحقيقتها طلب المعونة على ايقاع الفعل واحداثه
اي اضافة القدرة المفسرة عند الاصوليين من اصحابنا بما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه المتسبب
الى ممكنه وميسرة وهي المطلوبة باياك نستعين وتارة اخرى باسمه عز وعلا وحقيقتها طلب
المعونة في كون الفعل معتدا به شرعا فانه ما لم يصدر باسمه تعالى يكون بمنزلة المعدوم ولما كان
كل من الاستعانتين واقعة وجب تعيين المراد بذكر الاسم والا فالمتبادر من قولنا بالله عند
الاطلاق لا سيما عند الوصف بالرحمن الرحيم هي الاستعانة الاولى ان قيل فليحمل الباء على التبرك
وليستغن عن ذكر الاسم لما ان التبرك لا يكون الا به قلنا ذاك فرع كون المراد بالله هو الاسم
وهل التشاجر الا فيه فلا بد من ذكر الاسم لينقطع احتمال ارادة المسمى ويتعين حمل الباء
على الاستعانة الثانية او التبرك وانما لم تكتب الالف لكثرة الاستعمال قالوا وطولت الباء عوضا
عنها والله اصله الاله فحذفت همزته على غير قياس كما ينبئ عنه وجوب الادغام وتعويض
الالف واللام عنها حيث لزماه وجردا عن معنى التعريف ولذلك قيل يا الله بالقطع فان
المحذوف القياسي في حكم الثابت فلا يحتاج الى التدارك بما ذكر من الادغام والتعويض
وقيل على قياس تخفيف الهمزة فيكون الادغام والتعويض من خواص الاسم الجليل ليمتاز بذلك
عما عداه امتياز مسماه عما سواه بما لا يوجد فيه من نعوت الكمال والاله في الاصل اسم جنس
يقع على كل معبود بحق او باطل اي مع قطع النظر عن وصف الحقيقة والبطلان لا مع اعتبار
احدهما لا بعينه ثم غلب على المعبود بالحق كالنجم والصعق والله بحذف الهمزة فعلم مختص بالمعبود
الحق لم يطلق على غيره اصلا واشتقاقه من الالاهة والالوهة والالوهية بمعنى العبادة حسبما
نص عليه الجوهري على انه اسم منها بمعنى المألوه كالكتاب بمعنى المكتوب لا على انه صفة منها
بدليل انه يوصف ولا يوصف به حيث يقال اله واحد ولا يقال شيء اله كما يقال كتاب مرقوم

Copyright © King Saud University